



بمناسبة مرور مائة سنة على صدور نهمير 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها

ينضم فريق القانون الخاص مختبر الدراسات في العلوم القانونية والاجتماعية والقضائية والبيئية  
بكلية الحقوق أيت ملول

ندوة وهدية حول موضوع

# تدبير الأملاك الغابوية ورهان التنمية مقاربة قانونية، تشاركية، تنموية

وذلك يوم الجمعة والسبت 20-21 مارس 2020

بقاعة الندوات بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

# بسم الله الرحمن الرحيم

## ندوة علمية وطنية حول موضوع:

### تدبير الأملاك الغابوية ورهان التنمية مقارنة قانونية، تشاركية، تنموية

تعد الغابات في المغرب ثروة وطنية مهمة، حيث تبلغ مساحة التشكيلات الغابوية حوالي تسعة ملايين هكتار (منها 5.8 مليون هكتار غابات) لذلك كانت عناية الدولة بهذه الثروة من الأولويات التي تراهن عليها في سياستها التنموية، منذ صدور ظهير 10 أكتوبر 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها، كما وقع تنميته بظهير 21 يوليوز 1960، وغيره من القوانين المرتبطة، والتي تهدف في مجملها إلى ضبط الملك الغابوي والمحافظة على وتنميته وتنمينه، وفق مقارنة قانونية مجالية تشاركية تنموية...

غير أنه بالنظر إلى طبيعة المناخ المتوسطي الذي يتميز به المغرب جعله يعاني من تسارع وثيرة التصحر؛ والتي من أهم مظاهرها تدهور الغطاء الغابوي تحت ضغط الحاجيات المتصاعدة للسكان القروية من مختلف المنتوجات الغابوية، وارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي.

إن حماية الثروة الغابوية تستدعي تكثيف الجهود من قبل الجهة الوصية على تدبير هذا القطاع الحيوي، وذلك بشراكة مع كافة المتدخلين في هذا المجال من سلطات محلية وإقليمية

والهيئات المنتخبة وهيئات المجتمع المدني... من أجل الحد من ظاهرة الاعتداء على الملك الغابوي أو استغلاله بشكل عشوائي غير منظم، ولتجنب كل ما من شأنه أن يحدث اختلالات في التوازنات البيئية، وهو ما يتطلب توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لحمايتها وتدبيرها بصفة مستدامة.

وإذا كان المغرب قد عمل على وضع ترسانة قانونية هامة لتدبير الأملاك الغابوية وحمايتها، فإنه لا زالت هناك مجموعة من العراقيل التي تعيق إدماج هذه الأملاك في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإشكالات القانونية والواقعية التي تثار بمناسبة تطبيق القوانين المنظمة، سواء عند سلوك مسطرة

تصفية الوعاء العقاري (مساطر التحديد الإداري والتحفيز العقاري...)، أو المشاكل المترتبة عن كيفية استغلال هذه الأملاك، لاسيما من قبل المواطنين الذين قد تترتب لهم حقوق انتفاع، وغياب الوعي الجماعي بخطورة الاستغلال العشوائي؛ الذي قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازنات البيئية. مما يستوجب

إبرام اتفاقيات شراكة بين المندوبية السامية للمياه والغابات باعتبارها المدبرة للملك الغابوي والفاعلين المحليين خصوصا المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني من أجل الاستغلال المعقلن، والحفاظ على الثروة الوطنية الغابوية، والمساهمة في التنمية المجالية دون الإخلال بالتوازنات الأيكولوجية

الهشة...

ومن هذ المنطلق يمكن التساؤل حول مدى فعالية الضوابط القانونية والإدارية التي تحكم المجال الغابوي ومدى مساهمتها في توفير الحماية الكافية له، لاسيما وأن بعضها صدر منذ أكثر من قرن؟

وإلى أي حد استطاعت الجهة المدبرة لهذا القطاع من خلال التدابير التي تنهجها في محاربة ظاهرة السطو والاستيلاء على الملك الغابوي واستغلاله بشكل يضر بالغابات والبيئة عموما؟

وما هي المشاكل والنزاعات التي تثار في هذا المجال عند تدبير الملك الغابوي؟ وكيف يتم التعامل معها إداريا وقضائيا وأمنيا؟ وكيف يمكن الرهان على الملك الغابوي -باعتباره موردا وطنيا هاما- لجعله في خدمة التنمية؟



لإثراء النقاش القانوني والقضائي بين جميع الأساتذة الباحثين والفاعلين والممارسين وكل المهتمين بالمجال

الغابوي ينظم فريق القانون الخاص مختبر الدراسات في العلوم القانونية والاجتماعية والقضائية والبيئية بكلية الحقوق أيت ملول

ندوة وطنية حول موضوع:

## "تدبير الملك الغابوي ورهان التنمية: مقارنة قانونية، تشاركية، تنموية"

وذلك بمناسبة مرور مائة سنة على صدور ظهير 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها، وهي مناسبة أيضا للمساهمة في إثارة الإشكالات التي يطرحها هذا القانون وغيره من النصوص المنظمة وإبراز ثغراتها، مع إبداء الملاحظات والاقتراحات بشأنها، واستخلاص النتائج والتوصيات من أجل إعادة النظر في هذه المنظومة القانونية، وكذا تطوير العمل الإداري والقضائي والقانوني.

### محاور الندوة:

- ✓ المحور الأول: المقاربة القانونية في تدبير الغابات واستغلالها
- ✓ المحور الثاني: المقاربة التشاركية في تدبير الملك الغابوي
- ✓ المحور الثالث: المقاربة التنموية من أجل استغلال أفضل للملك الغابوي

### تواريخ مهمة:

- ✓ تاريخ الندوة: 20-21 مارس 2020
- ✓ آخر أجل للتوصل بملخص المداخلات: 7 مارس 2020
- ✓ تاريخ الإعلان عن المداخلات المقبولة: 14 مارس 2020
- ✓ تاريخ التوصل بالنص الكامل للمداخلة: 16 مارس 2020
- ✓ إرسال الملخصات :

يتم إرسال ملخص المداخلة مع المعلومات الشخصية إلى البريد الإلكتروني التالي:

[domainesforestiers@gmail.com](mailto:domainesforestiers@gmail.com)

## أعضاء اللجنة العلمية:

- **الدكتور الحسين بلوش:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أكادير جامعة ابن زهر.
- **الدكتور البشوارى محمد:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أكادير جامعة ابن زهر.
- **الدكتور هشام البخفاوي:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور عالي مينيو:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور حليلة بن حفو:** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أكادير جامعة ابن زهر.

## أعضاء اللجنة التنظيمية:

- **الدكتور عمر حلي:** رئيس جامعة ابن زهر.
- **الدكتور رحيم الطور:** عميد كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور هشام البخفاوي:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور عالي مينيو:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور عبلا بن اعرامو:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور محمد بن التاجر:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور بوكنين أحمدناه:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور إدريس كركين:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور محمد هنونش:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتورة السعدية أمغريب:** أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.

- **الدكتور حكيم كرم:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتورة كنزة غنام:** أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور عمر السكتاني:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور ابراهيم أمناز:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **الدكتور اليعقوبي عبد الحميد:** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أيت ملول جامعة ابن زهر.
- **زينة ادحلي:** باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والإقتصادية و الإجتماعية أكادير جامعة ابن زهر
- **عبد الغني الكيحل:** باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أكادير جامعة ابن زهر
- **عبد الرحمان بيبي:** باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أكادير جامعة ابن زهر



استمارة المشاركة فى الندوة الوطنية حول:

"تدبير الأماك الغابوية ورهان التنمية: مقاربة قانونية، تشاركية، تموية"

الاسم الكامل:

الصفة:

البريد الالكتروني:

الهاتف:

المحور المختار:

عنوان المداخلة:

ملخص المداخلة:

### تنسيق الندوة

الدكتور هشام البخاوي /الدكتور ادريس كركين /الأستاذة زينة ادحلي /الأستاذ عبد الغني الكيحل

[domainesforestiers@gmail.com](mailto:domainesforestiers@gmail.com)